

سياسة الخصوصية

AEDA-POL-004

نسخة ١٠٠

٢٠٠٨/٤/٢١ تاريخ الإصدار

ادارة أسماء نطاق الانترنت .ae
ص.ب: ١١٦٦٨٨
دبي
الإمارات العربية المتحدة
www.aeda.ae



حقوق المؤلف © ٢٠٠٨ الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات بدولة الإمارات العربية المتحدة.
جميع الحقوق محفوظة.

فهرس المحتويات

ج	معلومات حول الوثيقة
١	سياسة الخصوصية
١	القسارات والتعرifات:
١	أهداف السياسة
١	السياق
٣	الموافقة
٣	الموقع الإلكتروني
٣	الاتصال عن طريق إدارة أسماء نطاق الانترنت
٤	المقاولون والشركاء
٤	الإفصاح عن المعلومات الشخصية
٤	القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠٠٦ – قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات
٥	خدمة معلومات أسماء النطاق
٥	الدقة والاحتفاظ
٥	الأمن
٦	الوصول إلى المعلومات
٦	مراجعة السياسة

معلومات حول الوثيقة

معلومات الاتصال الخاصة بالوثيقة

لمزيد من التفاصيل حول هذه الوثيقة، يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

مسؤول سياسات	المنصب:
ص. ب: ١٦٦٨٨ دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة	العنوان:
+٩٧١ ٤٤٢٨٨٨٨	رقم الاتصال:
policy@aeda.ae	البريد الإلكتروني:

وضع الوثيقة

فيما يلي ملخص وضع الوثيقة:

١,٠	النسخة:
٢٠٠٨/٨/٣	تاريخ النفاذ:
سارية	الوضع:
٢٠٠٨/٤/٢١	تاريخ الإصدار:

سياسة الخصوصية

1 التفسيرات والتعريفات:

- 1-1 ما لم يرد نص صريح في هذه السياسة بخلاف ذلك، فإن جميع المصطلحات الواردة في هذه السياسة سيكون لها المعاني المبينة قرین كل منها في سياسة التعريفات العامة المعتمدة في الهيئة، كما يتم تعديلها من وقت لآخر؛
- 2-1 باستثناء ما يقتضيه سياق النص، تطبق المبادئ التالية في تفسير المصطلحات والمفردات المستخدمة في هذه السياسة:
 - أ) الكلمات التي تدل على المذكر أو المؤنث تتضمن الجنس الآخر، كما سيشمل المفرد الجمع والعكس صحيح.
 - ب) وردت عناوين الفقرات أو الأقسام لتسهيل الرجوع والإشارة إليها فقط وليس لها أثر على معانٍ هذه السياسة.
 - ج) الإشارة إلى إشعار أو إخبار تعني إشعار أو إخبار كتابي.
 - د) تُشكل الجداول أو أي مرفقات أو ملحقات جزءاً من هذه السياسة.
 - هـ) إن الإشارة إلى أي طرف تشمل المنفذين والمديرين القضائيين الخاصين بذلك الطرف وورثته والمتنازع لهم المسموح بهم قانوناً.
 - وـ) الأسماء التي تدل على أشخاص طبيعيين تشمل في معناها المؤسسات والشركات البسيطة، والشركات الأخرى بمختلف أشكالها، والجمعيات، والحكومات، والسلطات والهيئات الحكومية والمحليّة.

2 أهداف السياسة

لقد تم وضع هذه السياسة استجابة إلى اهتمام المجتمع بمسائل الخصوصية. وقد قامت الإدارة بتطوير هذه السياسة لمساعدة المستخدمين في فهم طريقة الإدارة في جمع معلوماتهم واستعمالها.

ولابد أن توازن الإدارة بين ذلك الجانب المخصص لحقوق عملائها ومقاؤليها بشأن الخصوصية وبين مسؤولياتها العامة في إدارة نطاق الإمارات.

ويتضمن التزام الإدارة بهذه السياسة التأكيد من أن الأفراد على علم بشأن ما يلي:

- 1-2 متى يتم جمع معلومات عنهم؛
- 2-2 الغرض من جمع هذه المعلومات؛
- 3-2 ما إذا كان يجوز تمرير هذه المعلومات إلى الغير؛
- 4-2 حقوق الأفراد في أن يكون لديهم بعض الإشراف على طريقة معالجة والاحتفاظ بأي معلومات.

وتتفق هذه السياسة مع القوانين المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة.

3 السياق

إن إدارة أسماء نطاق الانترنت هي الجهة المكلفة من الحكومة لإدارة نطاق الإمارات.

ويجوز جمع معلومات شخصية في ظل الظروف التالية:

- ١-٣ أثناء عملية التقدم بطلب للحصول على ترخيص اسم نطاق معين؛
 - ٢-٣ لإدارة اسم نطاق أو ترخيص اسم نطاق؛
 - ٣-٣ عند اعتماد أو ترخيص مسجلين؛
 - ٤-٣ عند التعامل مع استفسارات وشكاوى العملاء؛
 - ٥-٣ عند إحالة أشخاص إلى جهات معنية وفقاً لطبيعة استفسار كل شخص؛
 - ٦-٣ عند استطلاع آراء الأطراف المعنية لإبداء وجهات نظرهم وآرائهم واقتراحاتهم فيما يتعلق باسم نطاق الإمارات؛
 - ٧-٣ لتمكين الآخرين من فحص تسجيل معين؛
 - ٨-٣ للاتصال مع أصحاب التسجيل بشأن مسائل تسجيل اسم نطاق معين، ومن أجل تسهيل فض أي نزاعات (سواء كان عن طريق العملية المذكورة في سياسة فض النزاعات أو أي عملية أخرى)؛
 - ٩-٣ لضمان تقديم خدمة جيدة للعملاء في حالة طلب صاحب التسجيل للدعم أو التقدم باستفسارات؛
 - ١٠-٣ لتحديد هوية الفرد (الأفراد) الذين يشرفون على منشأة تكون صاحبة التسجيل لدى هيئات التنفيذ القضائي والمحاكم المختصة والهيئات القانونية المختصة الأخرى في الحالات القانونية ذات الصلة؛
 - ١١-٣ تمكين هيئة تنظيم الاتصالات من تسيير عمليات الإدارة وفقاً للإجراءات الداخلية الخاصة بالإدارة.

يجوز جمع معلومات شخصية من الجمهور واستعمالها في الحالات التالية:

- ١٢-٣ إذا قام فرد بزيارة الموقع الإلكتروني للإدارة، فقد تجمع الإدارة بيانات سجلات خادم الشبكة (web servers logs) أو عناوين بروتوكولات الانترنت أو معلومات مرتبطة بذلك وتتعلق بالطلبات التي تقدم بها المستخدم؛
- ١٣-٣ إذا بدأ فرد معين عملية من عمليات الإدارة، فقد تقوم الإدارة بجمع المعلومات المتعلقة بالمعاملات كجزء من العملية؛
- ١٤-٣ إذا قام فرد معين بتقديم استفسار أو شكوى إلى الإدارة، أو تقدم بطلب وظيفة لدى الإدارة أو قام زيارته مبني الإدارة؛
- ١٥-٣ إذا رد أحد الأفراد على استطلاع آراء أو دعوة من الإدارة للحصول على تعليقات الجمهور على مسألة معينة؛
- ١٦-٣ إذا سجل فرد معين في أي حدث أو نشاط أو مسابقة تنظمها الإدارة.

وفي جميع الأوقات وبصرف النظر عن طريقة جمع المعلومات والجهة مصدر المعلومات؛ لن يتم بيع هذه المعلومات لأي شركة لأي غرض مهما كان.

الموافقة

٤

تطلب الإدارة من الفرد تقديم المعلومات الشخصية لأغراض تسجيل أسماء النطاق. وقد حاولت الإدارة الحد من المعلومات المُجمعة إلى أقصى حد أدنى ممكן. ويتم إجراء تسجيل اسم النطاق مع تأكيد إيجابي يُطلب من كافة أصحاب التسجيل، ويفيد هذا التأكيد أصحاب التسجيل:

- ١-٤ أنهم قد قرأوا وفهموا هذه السياسة والسياسات الأخرى التي تضعها الإدارة؛
- ٢-٤ أنهم قد فهموا أن الإدارة تطلب المعلومات لأغراض التشغيل المناسب لأعمالها؛
- ٣-٤ أنهم يوافقون على جمع واستعمال والإفصاح عن معلوماتهم الشخصية حسبما هو موضح هنا.

قد يقوم الأفراد بسحب موافقتهم لاستعمال آخر لمعلوماتهم الشخصية في أي وقت عن طريق الاتصال بالإدارة. ولكن إذا كانت المعلومات المعنية هي التي يجب جمعها لتسجيل اسم نطاق معين، فسيؤدي سحب الموافقة إلى إلغاء تسجيل اسم النطاق.

الموقع الإلكتروني

٥

على الرغم من أن الإدارة لا تولي أهمية في الحقيقة لهويات الأفراد الذي يزورون الموقع الإلكتروني الرسمي للإدارة، فقد تستعمل الإدارة ملفات "كوكيز" لضمان زيارة سهلة ومرية للموقع.

وقد يعرض الموقع الإلكتروني الخاص بالإدارة وصلات إلى موقع إلكترونية أخرى. ولا تكون الإدارة مسؤولة عن محتويات وممارسات الخصوصية لدى هذه المواقع الإلكترونية الأخرى.

الاتصال عن طريق إدارة أسماء نطاق الانترنت

٦

يمكن جمع المعلومات عن طريق الإدارة في حالات الاتصال التالية:

- ١-٦ عند التقدم بطلب للحصول على وظيفة حيث ترسل الإدارة السيرة الذاتية أو الرسالة إلى إدارة الموارد البشرية التي تحفظ بها لمدة سنة؛
- ٢-٦ عند الاتصال عبر الهاتف، قد تسجل الإدارة المكالمات الهاتفية لأغراض ضمان الجودة لخدمة العملاء. ويتم منح الأفراد فرصة عدم اختيار هذه الخدمة؛

٣-٦ في حال مراجعة أحد الأفراد شخصياً مكاتب الإداره، حيث قد يتم التقاط صور له عند دخوله وخروجه من مبني الإداره بواسطة كاميرات أمنية ويتم الاحتفاظ بها على شريط فيديو؛

٤-٦ وما لم تطبق شروط فترات الاحتفاظ، سيتم الاحتفاظ بالمراسلات الشخصية لمدة سنة واحدة.

٧ المقاولون والشركاء

١-٧ يكون جميع المقاولين والشركاء ملزمين بموجب عقد بالامتثال لجميع التشريعات الخصوصية المطبقة. وإن كان عملهم في الموقع، سيحصلون على شارات لضبط الأمن وتنم معاملتهم في كثير من الحالات كفريق عمل واحد؛

٢-٧ قد تشاطر الإداره جميع المعلومات مع المدققين الذين يكونون ملتزمين بالمحافظة على السرية وإعادة كافة المستندات؛

٣-٧ قد تشتمل المعلومات التي يتم جمعها لأغراض التوظيف أو التسديد على الأسماء والعناوين وأرقام الهاتف ومعلومات الحسابات البنكية وأرقام السجلات التجارية والمراجع ومعلومات أخرى.

٨ الإفصاح عن المعلومات الشخصية

إذا طلبت هيئة تنفيذ قضائي أو محكمة مختصة أو أي جهة قضائية أخرى ذات اختصاص معلومات شخصية، فإن الإداره ستتصفح عن هذه المعلومات فقط إذا كان القانون يملي عليها ذلك أو إذا تلقت أمر محكمة أو أمر إستدعاء أو أمر من سلطة قانونية أخرى. ويتم توثيق جميع مثل هذه الإفصاحات ما لم يحظر القانون ذلك.

ويجب ملاحظة أنه بما أن الإداره لا تسيطر على تصرفات أي طرف ثالث، فإن تطبيق حماية الخصوصية المذكورة في هذه السياسة يتوقف على أية معلومات يتم الإفصاح عنها إلى الغير وفقاً لهذه السياسة. وستبذل الإداره قصارى جهدها للتعامل مع الأطراف الثالثة المعنية ولكنها لا تتحمل أي مسؤولية تجاه حماية الخصوصية التي يقدمها أي طرف ثالث.

٩ القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠٠٦ – قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات

تعتزم الإداره الالتزام بجميع القوانين والأنظمة المتصلة والمعمول بها في الإمارات العربية المتحدة لا سيما القانون الاتحادي بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم (٢) لسنة ٢٠٠٦ . وفي حال علمت الإداره عن أي انتهاك أو انتهاك مشبوه لهذا القانون، سترفع الإداره هذه الظروف إلى الجهات المعنية حسبما يتطلب القانون في الوقت المناسب.

١٠ خدمة معلومات أسماء النطاق

تقوم الإداره بتوفير معلومات معينة للجمهور من خلال خدمة معلومات أسماء النطاق.
وقد ورد وصف المعلومات المعروضة في سياسة خدمة معلومات أسماء النطاق.

يجوز لأي شخص استخدام خدمة معلومات أسماء النطاق، شريطة أن تستخدم هذه المعلومات للأغراض التالية:

- ١-١ للاستفسار عن توفر اسم نطاق معين؛ و/أو
- ٢-١ تحديد مالك ترخيص اسم نطاق؛ و/أو
- ٣-١ الاتصال بصاحب ترخيص اسم النطاق فيما يتصل باسم النطاق أو فيما يتصل بالموقع الإلكتروني المعني.

لا يجوز استخدام بيانات خدمة معلومات أسماء النطاق لأي غرض غير تلك الأغراض المذكورة أعلاه. وتشمل الأغراض الممنوعة، على سبيل المثال لا الحصر، أي نشاطات لم يتم طلبها من أصحاب تراخيص اسم النطاق والتي يمكن رؤيتها بطريقة معقولة كجمع عناوين أصحاب تسجيل أو مسؤولي الاتصال بهم (الإلكترونية أو غيرها) لأغراض إرسال أي نشاطات تجارية أو إعلانية أو أبحاث بشأن السوق أو طلبات أو أية أغراض أخرى قد يتم عرضها بشكل معقول وذلك عبر البريد الإلكتروني أو الهاتف أو الفاكس أو بريد عادي والتي يمكن الاطلاع عليها بشكل معقول بترخيص اسم نطاق معقول.

لا يُسمح لأي مستخدم لخدمة معلومات أسماء النطاق إستغلال العمليات التي تعمل تلقائياً و/أو الإلكترونية التي ترسل استفسارات إلى خدمة معلومات أسماء النطاق أو ترسل بيانات إلى قاعدة بيانات الخدمة، باستثناء ما يلزم بشكل معقول لتسجيل أسماء نطاق أو تعديل تسجيل موجودة.

١١ الدقة والاحتفاظ

من المهم أن تكون المعلومات التي يتم الحصول عليها من أصحاب التسجيل دقيقة. كما يجب أن تكون المعلومات التي ستعمل الإداره على أساسها دقيقة (مثل معلومات الاتصال والشكاوي والنزاعات والسير الذاتية ومعلومات أخرى).

تحتفظ الإداره بالمعلومات وفقاً لجدول داخلي للاحفاظ بالمعلومات، والتي تعتمد على الغرض من المعلومات ومتطلبات التعاقد التي تتطلب العمل بموجبها فيما يتصل بذلك المعلومات.

١٢ الأمان

من المهم أن تكون المعلومات التي تحتفظ بها الإداره بالنيابة عن أصحاب التسجيل دقيقة ومحمية من تدخل الغير ويجب معاملتها بسرية من قبل أقل عدد ممكن من

الموظفين. وتحتفظ الإداره بأحدث أنظمة الحمايه من أنظمه (جدران) الأمان (Firewalls) ومضادات للفيروسات على جميع الأجهزة، وتدرب طاقم الموظفين عليها ولا تستخدم إلا مقاولين مسؤولين ومتمنكين لإدارة أنظمه مناسبة.

وتسخدم الإداره أنظمه تشفير مضمونة ومناسبة وفقاً للحاجه عند جمع معلومات شخصيه عبر الانترنت.

١٣ الوصول إلى المعلومات

إن الغاية من هذه السياسة هي الإجابة على أسئلة تتعلق بسياسة وممارسات الخصوصية فيما يتعلق بالوصول إلى معلومات معينة.

٤ مراجعة السياسة

قد تقوم الإداره بتحديث هذه السياسة في أي وقت وفقاً لما تراه ملائماً، بما في ذلك التحديث بغرض التوضيح.